

يحسن بالرجل من راسه ان تنهل كما ذكره في تراجم الخذف حيث ترجم علي حذق  
ال انيق واخوف في تشريح التفسير لابن ابي عمير ما هو ظاهر في ان ذلك القائل لم  
يجعل اللام في اسم جنسية فانه قال واختلفا بعضا لغيره في وصف المعرف والذكور  
وجعلوا في ذلك قول الاخصص وللعق سواد المرقي قواد وعن ابي الطراوه  
انه يجوز وصف المعرفه بالذكورة اذا كان الوصف خاصا بذكره الموصوفه كقول  
الناطق في انبائها المتفرغ قال ولا يجوز لهم في ذلك لامكاننا وويله التي غير يمكن  
يكون ما في الشرح تاويله فيهم **قوله** وليس من ذلك يعني من الوهم في الاول  
وتشليل هذا الذي هو قوله بعد اسطر لانه جعله على تقدير ال **قوله** والذي  
قدسه المحدثي انه وجب ما ينله ابدال ما انه بدل فذكره وكذا المضاف  
قبله الصبر المنسوب بل في المجرور فيقبل كشد العقاب والمداد باليعا في العزير  
العلم لا بما البواني من جميع ما يتلوه العقاب اوها وهذا القول ان اريد  
البواني من التوايح في الابهة **قوله** ودعي المصاحح في جعله شدة شد  
العقاب بدلا وما قبله صفايا وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات يتكفي  
ظاهرا كما هو المتبع في حكم النبي ولما كان هذه النسخ لو كانت بدلا فقط  
لزم ان لا يكون في حكم النبي وايضا تكونه بدلا بل يقتضي ان يكون هو المقصود بما  
نسب الى المتبوع وكونه وكونه ما بعده وما قبله صفات تقتضي كون المتبوع هو  
المقصود وونه او يقول لو كان بدلا والمبدل في حكم تكثير الكمية اسم العامل لكان  
مع عايله اجنيا بين الصفات التي وفي المشرع انما قال في المحدثي بين الصفات  
ولم يقل بين الصفات ما يدخل من علي بين وبين العارفين فرق لا يتفي عنك  
**قوله** ومن ذلك قول الجاحظ هكذا رايناه في اكثر النسخ وفي بعضها ومن  
الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني في فعل بن  
**قوله** ولست بالآخرة هم حصي هذا صدره بيب تجزوه وانما المعرفه لكان  
والفاخر الكثير **قوله** ومن نهلقة فاكثرتكموا محذوقا بعد لام المذكور  
في الشرح يلزم عليه ابدال البكرة عن الموصوفه من المعرفة وقد عرفت  
ما فيه **قوله** او بالذكور علمها يتقدمه فذلك انتمهم الفارس المتصل  
يريد ان من قال بيب لست تفصيلته حباره للمقبول **قوله** عن من قال  
فاخواتها انها تدل على المشرع ليس هذا الظرف مقنوم مما لفت حتى يكون  
المتني انها تدل على المشرع من عدل من لم يقل فاخواتها انها تدل عليه فان هذا

قول

قول لا وجود له وانما هو قولان احدهما ان اخوان ليستة الله على الحديث الثاني  
انها ليست دالة عليه واما ليس فلا لالة لصاحبه قولنا واهدانا ان قلت  
مخا فاية التبيين ان تلتها التنبيه على ان التثنية تليق الظرف ليس عند من لا تقول  
بان اخواتنا تدل على الحديث من باب اولى فهو منوم مؤنثة **قوله** ولان فيه فضلا  
هنا معطوف على ازاها لا نذل **قوله** وبان فصل التثنية هكذا وقع في بعض النسخ  
وفي بعضها وبان الفصل بالتثنية وهو غير صواب نحو ما لا يتفي **قوله** وهذا الوهم في الثاني  
قول يكي هكذا وقع في النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني في قول الجاحظ **قوله** والصواب  
انه شبه بالمفعول به في الشرح واعتراض الملم انما يتالي على قول المبرزين ومن وافقهم  
واما الكونيون يجوزون ونوع التثنية يعرفه في مثل ذلك فعل تليها فضلا المتخرج  
عليه منهم **قوله** وقول الجاحظ هذا معطوف على قولكم في انما جعل هذا من  
الوهم في الثاني لان الاضافة بشرط فيها تنكير المضاف وفي الشرح لعدم فهمهم  
جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يخاسون من اجتماع  
تعييني على كلمة من وجهي مختلفين **قوله** فحريص ان يقال انه غير للاسع  
استها فاما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه في المشرع كيف يجعل الكلمات  
معا مبتدأ مع ان تعريف التثنية غير صادق عليهما ان هو اسم مجرد عن العواصل  
اللفظية غير الزايدة سند اليها وصفة معتمة على ثنائيا واستفهام راقحة اظاهر  
واضح يستصل وليس معنى لاله اسما مجرد او لا صفة معتمة فان قولنا لا نسلم ان  
مجموع لاله ليس اسما مجرد بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كمنه عشر في قولك عند  
خسة عشر في بلوغ التثنية زاي في لا يخفون الاستشها ههنا يد لمن اسم لا يعنى  
المحل والخبر محذوف اي لاله موجود او في الوجود الا انه فان قلت هذا قد ثبت  
في الالكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد لحط  
المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود لان المتدنية وهي ثنائيا لاجل ان تدل  
على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الاله غيره لا بيان  
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكونا اشتها معا في واقع موقع الخبر لانه  
المعنى في الوجود عن الالهة سوى الله تعالى لانه في مقايير الله عن كماله التي  
ولعرب السفا فسي واعتراض صاحب المتعتمدين في الخبر فقل ان كان لنا فكونا  
مخى قوله لاله لنا الا هو معنى قوله والحكم انه واحد فيكون تكرا لا محض  
وان كان في الوجود كان تقيما لوجود الاله ومعلوم ان ثنائيا هيبة اقوي في التوحيد  
الصرح من ثنائيا الوجود فكان اجلا الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار اولى  
واجاب ابو عمير انه سمع من اهل الفضل المرسى في رمي الثمان فقال هذا كلام من لا  
يعرف لسان العرب فان الاله في موضع التثنية على قول سيبويه وعند غيره اسم لا

Copyrighted material